

بلاغ صحفي

اجتماع مجلس بنك المغرب

الرباط في 24 شتنبر 2019

1. عقد مجلس بنك المغرب يوم الثلاثاء 24 شتنبر اجتماعه الفصلي الثالث لسنة 2019 .
2. خلال هذا الاجتماع، تدارس المجلس التطورات الأخيرة التي ميزت الظرفية الاقتصادية وكذا التوقعات الماكرو اقتصادية التي أعدها البنك في أفق الفصول الثمانية المقبلة.
3. بناء على هذه التقييمات، لاسيما تلك الخاصة بتوقعات التضخم والنمو والحسابات الخارجية والأوضاع النقدية والمالية العمومية، اعتبر المجلس أن المستوى الحالي لسعر الفائدة الرئيسي المحدد في 2,25% لا يزال ملائماً وقرر إبقائه دون تغيير.
4. من جهة أخرى، وبالنظر إلى استمرار المستوى المرتفع لحاجيات السيولة البنكية في أفق التوقع، قرر مجلس البنك تقليص نسبة الاحتياطي الإلزامي من 4% إلى 2%، مما سيمكّن من ضخ سيولة دائمة تفوق بقليل 11 مليار درهم.
5. وسجل المجلس أن التضخم، بعد بلوغه نسبة 1,9% سنة 2018، قد تطور في مستويات ضعيفة خلال هذه السنة، ليصل إلى ما متوسطه 0,2% في الأشهر الثمانية الأولى، خاصة بفعل تراجع أثمان المواد الغذائية المتقلبة الأسعار. وحسب توقعات بنك المغرب، ينتظر أن يظل التضخم في مستويات منخفضة خلال الأشهر القادمة ليستقر في 0,4% خلال مجموع السنة. وفي سنة 2020، يرتقب أن يتسارع إلى 1,2% مدعوماً بمكونه الأساسي الذي قد يستفيد من الانتعاش المنتظر للطلب الداخلي لتبلغ نسبته 1,6% عوض 0,7% المتوقعة سنة 2019.
6. على الصعيد الدولي، وبعد أدائه الجيد نسبياً في بداية السنة، تباطأ النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة خلال الفصل الثاني من السنة وتدهورت التوقعات الخاصة به في سياق النزاعات التجارية والتوترات الجيوسياسية والشكوك المحيطة بكيفية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. بذلك، من المتوقع أن ينخفض النمو في الولايات المتحدة الأمريكية، مع اندثار آثار تدابير التحفيز المالي، من 2,9% سنة 2018 إلى 2,2% في 2019 وإلى 1,8% في 2020، فيما يرتقب أن ينحصر في 1,2% بمنطقة الأورو، بعد 1,9%، قبل أن يتحسن بشكل طفيف ليلعب 1,4%. وفي أسواق الشغل، يرتقب أن تظل الأوضاع مواتية مع تدني نسب البطالة إلى حوالي 4% في الولايات المتحدة الأمريكية و7,5% في منطقة الأورو. وفي البلدان الصاعدة الرئيسية، ينتظر أن يواصل النمو تباطؤه في الصين وأن يستقر بشكل طفيف فوق 6%. أما في الهند، فيرتقب أن ينخفض النمو إلى 6,1% خلال سنة 2019 قبل أن يرتفع إلى 7,8% في 2020، بفضل تدابير التحفيز المالي والنقدي.
7. في أسواق السلع الأساسية، وبفعل تزايد المخاوف بشأن الطلب العالمي، أخذت أسعار النفط تتجه نحو الانخفاض إجمالاً خلال الأشهر الأخيرة، مع تسجيل فترات شديدة التقلب. فقد تراجع سعر البرنت على الخصوص إلى 64,8 دولار أمريكي للبرميل في المتوسط خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة، منخفضاً بنسبة 9,4% على أساس سنوي. ومن المتوقع أن يصل سعره إلى 63,7 دولار أمريكي للبرميل في المتوسط في 2019 وأن يفوق بقليل 60 دولار أمريكي للبرميل في 2020. وبخصوص الفوسفات، بلغ سعر الخام خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة مستوى أعلى على العموم مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018. وحسب آخر توقعات البنك الدولي الصادرة في شهر أبريل الماضي، يرتقب أن يصل سعره بنهاية سنة 2019 إلى ما متوسطه 105 دولار أمريكي للطن وأن يظل قريباً من هذا المستوى في 2020. أما

سماد الفوسفاط، فقد واصلت الأسعار منحائها التنازلي بفعل ضعف الطلب العالمي. ومن المتوقع خلال السنة ككل أن يصل متوسط سعر كل من الفوسفاط ثنائي الأمونياك والفوسفاط الثلاثي الممتاز إلى 370 دولار للطن و340 دولار للطن، وأن يرتفع بشكل طفيف إلى 377 دولار للطن و343 دولار للطن على التوالي في 2020.

8. في هذا السياق، من المتوقع أن ينخفض التضخم في منطقة الأورو إلى 1,3% في 2019 ثم 1,2% سنة 2020، وهي مستويات أدنى من الهدف الذي حدده البنك المركزي الأوروبي. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فيرتقب أن ينخفض التضخم بواقع 0,5 نقطة إلى 1,9% في 2019 وأن يقترب من هدف البنك الفدرالي الأمريكي في 2020.

9. فيما يتعلق بقرارات السياسة النقدية، أوقفت البنوك المركزية بالدول المتقدمة الرئيسية عملية إعادة سياساتها النقدية إلى مسارها الطبيعي للشروع في دورة جديدة من التلين. فبعد التخفيض المقرر في يوليو الماضي، الأول منذ سنة 2008، قرر البنك الاحتياطي الفدرالي، خلال اجتماعه في 17 و18 شتنبر، اللجوء مرة أخرى إلى تقليص النطاق المستهدف لسعر الفائدة الرئيسي بمقدار 25 نقطة أساس إلى [1,75%-2%]. وقد اتسم اتخاذ هذا القرار بتزايد حدة الاختلاف بين أعضاء اللجنة مقارنة بالاجتماعين الأخيرين. من جهته، أعلن البنك المركزي الأوروبي خلال اجتماعه المنعقد في 12 شتنبر عن سلسلة من التدابير الهادفة إلى تعزيز التوجه التيسيري لسياسته النقدية، مقلصا سعر الفائدة على تسهيلات الودائع بعشر نقط أساس إلى -0,50%، ومشيراً إلى أنه يتوقع بقاء أسعار فائده الرئيسية في مستويات الحالية أو أقل إلى حين ضمان توجه مستدام للتضخم نحو الهدف المحدد له. كما قرر إعادة إطلاق عمليات الشراء الصافية للأصول، ابتداء من فاتح نونبر، بمبلغ شهري قدره 20 مليار أورو، وتغيير شروط العمليات الجديدة المستهدفة لإعادة التمويل على مدى أطول، للحفاظ على أوضاع ائتمانية مواتية.

10. على الصعيد الوطني، تشير المعطيات الأخيرة الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط، والمتعلقة بالفصل الأول، إلى تباطؤ النمو من سنة إلى أخرى من 3,5% إلى 2,8%، نتيجة لتدني القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 3,2% بعد ارتفاعها بواقع 4% ولتسارع وتيرة نمو الأنشطة غير الفلاحية من 3,3% إلى 3,8%. وحسب توقعات بنك المغرب، يرتقب أن تشهد هذه الأخيرة ارتفاع قيمتها المضافة بنسبة 3,6% سنة 2019 مقابل 2,6% في 2018. وأخذاً في الاعتبار كذلك خفض وزارة الفلاحة لتقييمها بخصوص محصول الحبوب للموسم الفلاحي 2019/2018 إلى 52 مليون قنطار، من المنتظر أن تتراجع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 4,7%، لتتدنى بذلك نسبة نمو الاقتصاد الوطني إلى 2,7% في سنة 2019، بعد 3% سنة من قبل. وبالنسبة لسنة 2020، يتوقع البنك تحسن النمو إلى 3,8% مع استقرار وتيرة الأنشطة غير الفلاحية في 3,6% وارتفاع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 6,3% استناداً لفرضية إنتاج من الحبوب يبلغ 80 مليون قنطار.

11. وفي سوق الشغل، لم تتجاوز فرص الشغل المحدثة بين الفصل الثاني من سنة 2018 ونفس الفصل من سنة 2019، حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط، ما قدره 7 آلاف منصب شغل، على إثر فقدان 176 ألف منصب في قطاع الفلاحة وإحداث 183 ألف منصب في الأنشطة غير الفلاحية، خاصة في قطاع الخدمات. وأخذاً في الاعتبار تراجع السكان النشيطين بنسبة 0,6%، فقد انخفض معدل النشاط من 47% إلى 46%، وتراجع معدل البطالة بمقدار 0,6 نقطة إلى 8,5%.

12. على مستوى الحسابات الخارجية، ارتفعت صادرات السلع بمعدل 3,3% في نهاية شهر يوليو، خاصة بفعل ارتفاع مبيعات المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية بنسبة 6,5% وقطاع السيارات بنسبة 2% والفوسفاط ومشتقاته بنسبة 3%. في المقابل، تنامت الواردات بنسبة 3,7%، على إثر تزايد مشتريات سلع التجهيز بنسبة 8,8%، في حين تقلصت الفاتورة الطاقية بواقع 2,1%. وارتفعت مداخيل الأسفار بواقع 5,8% بينما تراجعت تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج بنسبة 1%. وبالنسبة لمجموع السنة، يرتقب أن ترتفع الصادرات بواقع 3,9%، قبل أن تعرف تحسناً ملحوظاً في سنة 2020 مع افتراض تنفيذ برنامج الإنتاج المعلن عنه لمصنع PSA. من جهة أخرى، من المنتظر أن تتباطأ الواردات في أفق التوقع بفعل التراجع المرتقب للفاتورة الطاقية وتدني وتيرة مشتريات سلع التجهيز. في المقابل، يُنتظر أن يعرف نمو مداخيل الأسفار تسارعا ملحوظاً في سنة 2019 لتصل إلى 76,3 مليار درهم، متبوعاً باعتدال نسبي سنة

2020 (إلى 78,8 مليار)، بينما يُرتقب أن تسجل تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج تزايدا طفيفا خلال السنة الجارية إلى 65,9 مليار وأن تنتعش في السنة المقبلة (إلى 68,3 مليار). في ظل هذه الظروف، وأخذا في الاعتبار المبالغ المنتظر تحصيلها سنتي 2019 و2020 بمقدار 2 مليار و 1,8 مليار على التوالي في إطار هبات دول مجلس التعاون الخليجي، من المرتقب أن يتراجع عجز الحساب الجاري تدريجيا من 5,5% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2018 إلى 5,1% في سنة 2019 ثم 3,6% سنة 2020. على مستوى تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية، وبعد الارتفاع الاستثنائي سنة 2018، يرتقب أن تناهز المداخيل 3,5% من الناتج الداخلي الإجمالي في أفق التوقع. وأخذا في الاعتبار عمليتي الاقتراض المتوقعة للخرينة في السوق الدولية، ينتظر أن يصل المبلغ الجاري للاحتياجات الدولية الصافية إلى 239 مليار درهم في نهاية سنة 2019 و234,3 مليار بنهاية سنة 2020، ليواصل تغطية ما يفوق بقليل خمسة أشهر من واردات السلع والخدمات.

13. على مستوى الأوضاع النقدية، سجل سعر الصرف الفعلي ارتفاعا فصليا قدره 0,3% خلال الفصل الثاني، ليعكس ارتفاعا بالقيمة الاسمية، وينتظر أن يرتفع بشكل طفيف في أفق التوقع. أما أسعار الفائدة على القروض، فإن معطيات الاستقصاء الذي يجريه بنك المغرب، في نسخته الجديدة المطورة والموسعة، تشير إلى تواصل المنحى التنزلي، مع تسجيل تراجع جديد قدره 4 نقاط أساس على العموم إلى 4,98% خلال الفصل الثاني، استفاد منها على الخصوص الأفراد والمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. ونتيجة بالأساس لارتفاع حجم النقد المتداول، تزايدت الحاجة إلى السيولة البنكية لتبلغ 95,5 مليار درهم كمتوسط أسبوعي خلال شهر غشت ويرتقب أن تبلغ 77,6 مليار في نهاية سنة 2019، قبل أن تصل إلى 96 مليار في متم 2020. في ظل هذه الظروف، تنامت القروض البنكية الممنوحة للقطاع غير المالي مع نهاية يوليوز بنسبة 3,7% إجمالا و3,1% بالنسبة للمقاولات الخاصة. ومن المتوقع أن تنهي السنة بارتفاع قدره 3,7% ثم تنعزز بنسبة 4,7% بنهاية 2020.

14. وبخصوص المالية العمومية، تفاقم عجز الميزانية باستثناء مداخيل الخوصصة خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة بواقع 5,8 مليار درهم إلى 34,9 مليار. فقد ارتفعت النفقات الإجمالية بنسبة 5,4%، نتيجة على الخصوص لتزايد نفقات "السلع والخدمات الأخرى"، فيما تعززت العائدات بنسبة 3,4% مع ارتفاع بواقع 2,2% في المداخيل الجبائية و21,3% في المداخيل غير الجبائية. في ظل هذه الظروف، وأخذا في الاعتبار تأثيرات الاتفاق المبرم في إطار الحوار الاجتماعي، يرتقب حسب توقعات بنك المغرب أن يبلغ عجز الميزانية، دون احتساب مداخيل الخوصصة، حوالي 4% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال هذه السنة قبل أن يتراجع إلى حوالي 3,8% في 2020، مع افتراض استمرار جهود تعبئة المداخيل والتحكم في النفقات.